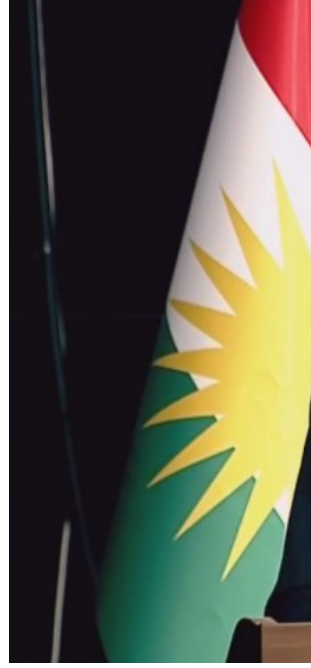


البارتي يعلن تجديد العلاقات مع الأحزاب و يلزم مسؤولين منه بالتخلي عن مناصبهم



أكد المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني محمود محمد ،اليوم الخميس، أن الحزب قرر فتح صفحة جديدة مع الأحزاب والأطراف السياسية الكردستانية واستئناف الحوارات معها ، كاشفاً في الوقت ذاته بصور قرار يلزم مسؤولين في الحزب بالتخلي عن مناصبهم الحكومية .

وقال محمد في مؤتمر صحفي عقده اليوم ان الحزب عقد اجتماعا يخص مكاتب التنظيمات في المحافظات وأقسام المكتب السياسي، مردفا بالقول إن الحزب قرر تعيين بيشتوان صادق مسؤولا لمكتب محافظة دهوك، وتعيين سريست لركين مسؤولا لمكتب محافظة دهوك، وتعيين علي حسين مسؤولا لمكتب محافظة السليمانية، وتعيين نوزاد هادي مسؤولا لمكتب محافظة نينوى، وتعيين الدكتور كمال كركوكي مسؤولا لمكتب محافظة كركوك، والدكتور فؤاد حسين مسؤولا لمكتب محافظة بغداد.

وأضاف أمام اقسام المكتب السياسي تم تنظيمها كالاتي: اولا القسم التنظيمي هيمن هورامي سيكون مسؤولا عليه ، وقسم الانتخابات يكون مسؤولا عنه ريبوار يلدا ، وقسم العلاقات مسؤوله جعفر إبراهيم ، وقسم الاعلام سيكون الدكتور سالار عثمان مسؤولا عنه ، و قسم الدراسات الدكتور جنار سعد عبدا ، والقسم الجماهيري

والمهني هيو احمـد مصطفى، وقسم الاستثمار الدكتور آراس حسو ميرخان سيكون مسؤولا عنه، والقسم المالي يكون مسؤوله زاكروس فتاح آغا، وهناك هيئة ليست مرتبطة باقسام المكتب السياسي وهو قسم مختلف مرتبط مباشرة برئيس الحزب الزعيم الكوردي مسعود بارزاني باسم هيئة "الرقابة والمتابعة" ستكون مسؤولة عنه آمن ذكرى.

و أردف بالقول وتقرر خلال الاجتماع أن أبقى المتحدث الرسمي للحزب الديمقراطي الكردستاني، مشيرا إلى إجراء تعديلات تخص كيفية العلاقات بين مكاتب التنظيمات في المحافظات والأفرع في الحزب.

وبما يتعلق بالحوارات بين الحزب الديمقراطي، والأطراف والأحزاب السياسية الأخرى في الإقليم قال محمد، إن في التقرير السياسي للمؤتمر الـ14 للحزب الديمقراطي قررنا فتح صفحة جديدة للحوارات والتفاهم مع الأطراف السياسية الأخرى عامة، وان نركز على المشتركات التي بيننا وبين تلك الاطراف صحيح اننا وتلك الاحزاب متنافسون وهناك اختلافات بيننا وهذا امر اعتيادي، ولكن لدينا مشتركات يتعين التركيز عليها وهي المصالح العامة لكوردستان من الناحية القومية والوطنية، معربا عن أمله بأن تكون هذه الصفحة الجديدة بوابة لمزيد من التقارب في حل الخلافات التي تواجهنا.

وتابع انه القرار الصادر عن اجتماع المكتب السياسي للحزب يُلزم أولئك الذين يشغلون مسؤولية حزبية ترك مناصبهم الحكومية والبرلمانية، وسيتم تعيين آخرين بدلا منهم.